# دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي(التجربة المغربية).

**د.بوثلجة عبد الناصر** **أ.بورحلة ميلود**
**(جامعة تلمسان)** **(المركز الجامعي غليزان)**

**المقدمة:**

لا يخفى على احد أن كوكب الأرض يعاني خاصة في السنوات الأخيرة من التدهور المتزايد لعناصر الطبيعة نتيجة اتساع وتشعب الأنشطة المختلفة التي يمارسها الإنسان في التجمعات الكبرى،إذ ارتبطت البيئة ومشاكلها ارتباط وثيق بقضايا البشر ومشاكلهم،مما جعلها تحظى بالاهتمام الدولي ،حيث انشغلت بها جميع الدول وانعقد من اجلها العديد من الملتقيات الدولية والمحلية،كما تبين وبكل اقتدار أن للدولة دور لا يستهان به في تحقيق الاندماج والتكامل بين الاعتبارات البيئية والاقتصادية والإنمائية مما يكمل الجهود التي تبذلها الحكومات لرسم سياسات متكاملة تعالج في وقت واحد تحديات الحماية البيئية والإدارة المتكاملة للموارد، و التخفيف من حدة الفقر و الإنصاف.

في هذه الورقة البحثية سنسلط الضوء على دور الدولة والأفراد،انطلاقا من المنظور الإسلامي الداعي إلى تعزيز كرامة الإنسان وتحقيق عمارة الأرض بالعمل الصالح الذي هو أساس التنمية المستدامة وترسيخ التكافل الاجتماعي في العمل على زيادة الوعي البيئي ومعالجة المشاكل البيئية محليا وجهويا ثم وطنيا ،وكذا المحافظة على المصادر الطبيعية وعلى سلامة المحيط واستدامة التنمية،مع عرض تجربة المملكة المغربية في هذا المجال وهذا بالتطرق إلى النقاط التالية:

أولا-تطور مفهوم التنمية المستديمة تاريخيا.
ثانيا-المفهوم الإسلامي للتنمية المستدامة وتحديد متطلباتها في الدول الإسلامية.
ثالثا-دور الدولة التنموي من منظور إسلامي.
رابعا:التجربة المغربية عن طريق الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.
خامسا:معوقات وتحديات الدول الإسلامية في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة.

**أولا–تطور مفهوم التنمية المستديمة تاريخيا:**

بدا مفهوم التنمية المستديمة يطفو على السطح بقوة منذ أواخر القرن الماضي ليكتسي حلة أبهى وأكثر جاذبية من تلك التي ارتادها منذ عقود خلت ومرد ذلك للضغوط المتزايدة على الإمكانات المتاحة في العالم المتقدم والمتخلف، انطلاقا من واقع كل منهما. غير أن الحقيقة التي لا يمكن تجاوزها هي أن النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية من جهة واستعمال الموارد البشرية من جهة أخرى كانت إحدى الظواهر التي ألزمت البشرية في تطورها عبر الزمن(1).

لقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة وظروف الدول ومراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من ناحية وطبيعة علاقاتها بالأنظمة الدولية من ناحية أخرى .فخلال عقدي الأربعينات والخمسينات كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد،حيث كانت مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي،وكانت في نظر بعض الاقتصاديين عبارة عن عملية يزداد فيها الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم وكانت خلال عقد الستينات تعني مدى قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان.وبعد أن صاحب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي زيادة في عدد الفقراء وارتفاع معدلات البطالة، فقد أعيد تعريف مفهوم التنمية في منتصف السبعينات لتصبح عملية تخفيض أو القضاء على الفقر، وسوء توزيع الدخل، والبطالة ... وذلك من خلال الزيادة المستمرة ففي معدلات النمو الاقتصادي. وقد أصبحت ، في مرحلة لاحقة ، تعني" النهوض الشامل للمجتمع بأسره من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفرد بالإضافة إلى تحقيق ذاتيته وشعوره الإنساني وتوفير حرية الاختيار، وقد ربط آرثر لويس بين التنمية الاقتصادية وحرية الاختيار .. " حيث أن فائدة النمو الاقتصادي ليس في أن الثروة تزيد سعادة الإنسان، بل بما تؤديه هذه الثروة من زيادة في مجال اختياره الإنساني،إلا انه مع بداية الثمانينات شهدت الدول النامية تدهوراً في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية مما أدى إلى لجوئها للاقتراض الخارجي ومن ثم إلى استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية. ونتيجة لذلك أصبح هناك اهتماماً بمفهوم التنمية والتي يعكس أبعاداً بيئية بشرية ، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بما يسمى بالتنمية المستدامة(2).

لقد ظهر تعبير التنمية المستدامة بشكل رسمي سنة 1987في تقرير "مستقبلنا المشترك"للوزير الأول النرويجي في تلك الفترة،وقد استخدم للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدل والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية(3)،وفيما يلي سنستعرض بعض المفاهيم للتنمية المستدامة.

**1–التعريف الاقتصادي:**"هي الإدارة المثلى للموارد الطبيعية،وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية،بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها"،كما انصبت تعاريف اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة "بان استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل "،وهو ما يعني أن الأنظمة الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها(4).

**2–تعاريف أخرى**

*"هي السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته"(5) ويلاحظ بأنه أول مفهوم يركز على مفهوم الاستدامة الزراعية حسب تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الصادر سنة 1981.

*"هي ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة،وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة"(6).

**3-تعريف هيئة الأمم المتحدة**

وقد عرف المبدأ الثالث في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة الذي انعقد في ري ودي جانيرو(1992)التنمية المستدامة بأنها "ضرورة انجاز الحق في التنمية"بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل،كما أشار المبدأ الرابع من المؤتمر إلى "حتى تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها"(7).

**4-تعريف البنك الدولي**

"هي تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن "حيث أن رأس المال يتضمن رأس المال الصناعي (معدات وطرق)،الفني (المعرفة والمهارات)،الاجتماعي (علاقات ومؤسسات) والبيئي (غابات وموارد)(8).

**ثانيا-المفهوم الإسلامي للتنمية المستدامة وتحديد متطلباتها في الدول الإسلامية:**

**2-1:المفهوم الإسلامي للتنمية المستدامة:**

تتم الإشارة هنا إلى أن مبادئ الشريعة الإسلامية كانت السباقة في مجال الحفاظ على الموارد البيئية على الأفكار التي جاء بها الغرب فيما بعد بآلاف السنين، فان من مزايا التشريع الإسلامي الجمع بين الثبات والمرونة فأصوله وأهدافه ثابتة أما فروعه ورسائله فهي مرنة وفي اعتقادنا أن موضوع حماية البيئة، وإدارتها من الموضوعان التي تؤكد هذه الميزة للتشريع الإسلامي(9).

إن أمور البيئة في إطار التنمية المستديمة هي نعم الله على البشر، وان الله قد أعطانا جميعا حق الانتفاع بها، فلا يحق لطائفة الاستئثار بها دون غيرها، وان الإنسان خليفة عن الله في ملكه ووصى على البيئة وليس مالكا لها، من هذا المنطلق يأخذ منها بقدر الحاجة مع أداء واجبه في هذه النعمة والمحافظة على جمال الطبيعة ومكوناتها هي جزء من عقيدة المؤمن، وصدق الله عز وجل في قوله:﴿أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها ومالها من فروج والأرض مددناها والقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج تبصرة وذكرى لكل عبد منيب ﴾(ق،الاية5-8).

وقوله تعالى: ﴿والذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور...﴾(الملك الاية15).

غير أن الله سبحانه وتعالى بحكمة يقدرها جعل مواردها مقدرة لقوله تعالى: ﴿ والأرض مددناها والقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون﴾ (الحجر ،الاية19).وقوله كذلك:﴿إن كل شيء خلقناه بقدر معلوم ﴾(القمر ،الاية19). ونظرا للطبيعة الإنسانية ونظرته القصيرة الأمد في استغلال الموارد البيئية بشكل يؤدي إلى حرمان

الأجيال القادمة من استغلالها، لذلك أمر الله عز وجل عباده بالحفاظ على الموارد البيئية وحمايتها وهذا ما تجلى من خلال قوله تعالى: ﴿... كلوا واشربوا من رزق الله ولاتعثوا في الأرض مفسدين ﴾(البقرة،الاية60).

كما أمر عز وجل بالاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية (البيئية) وعدم الإسراف والتبذير هذا ما أكده كذلك رسوله الكريم بعدم الإسراف في استخدام الثروة المائية لاستدامة الانتفاع بها قوله صلى الله عليه وسلم: " مر بسعد وهو يتوضأ فقال: " ما هذا السرف يا سعد ؟ فقال:" وهل في الماء صرف يا رسول الله ؟ فقال: " نعم، وان كنت على نهر جار".(رواه ابن ماجة والإمام احمد).(10).

من خلال هذا يتضح لنا بان الشريعة الإسلامية لم تترك أمرا إلا وعالجته وهاهو النبي الكريم يأمر أمته بالمحافظة على الموارد المائية قصد الإبقاء على الغطاء النباتي وعدم التعدي عليه لأنه بالماء يبقى كل شيء حيا.

كما أكد الشارع الحكيم منذ أربعة عشر قرنا (14قرن ) لما ستتعرض له الأرض من تلوث وفساد دلت عليه الآية الكريمة في قوله تعالى:﴿ ظهر الفساد في البر والبحر، بما كسبت أيدي الناس... ﴾(الروم،الاية41).والفساد أوسع من التلوث وأدق مادام عند الله فهو أدق، فهي نبوءة قرآنية أدق واشمل من المصطلح الشائع الاستخدام (تلوث البيئة)(11).

إن أية خطة ناجحة للتنمية المستدامة يجب أن ترتكز على مدخل إنساني يسعى نحو الرشد وكفى بالآية الكريمة في بيان ذلك﴿ولقد كرمنا بني ادم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثيرامن خلقنا تفضيلا﴾(الإسراء،الاية70).

لقد استطاع المفكر الإسلامي الدكتور خورشيد احمد أن يقدم المفهوم الإسلامي للتنمية في سياق نظري متكامل،يعكس عظمة الإسلام واستيعابه لمشكلات الإنسان وتقديم الحلول المناسبة لها من واقع التفهم والإدراك الواعيين لطبيعة البشر، وما جبلوا عليه من الفطرة والطبائع والسنن الإلهية،حيث قال "إن الإسلام يهتم بعمق بمشكلة التنمية،ولكن يعالجها في إطار التنمية البشرية،لان الهدف الأساسي للإسلام هو هداية الإنسان نحو الطريق المستقيم".

ويحدد الأستاذ المفهوم الإسلامي للتنمية في الأتي(12):

-المفهوم الإسلامي للتنمية له خصائص الشمولية والتوازن، بحيث يشمل الجوانب الروحية والمادية معا، ويلبي حاجة الفرد والجماعة قي تناسق تام وتناغم.

- الجهد التنموي يهتم بالإنسان،وهذا يعني أن التنمية موجهة للإنسان ولترقية حياته المادية والاجتماعية والثقافية والبيئة المحيطة به.

-الاستخدام الأمثل للموارد، وتحقيق التوزيع المكافئ والمتساوي للعلاقات الإنسانية على أساس العدل والحق.

-الإسلام يحاول إعادة التوازن بين المتغيرات الكمية والنوعية، وهذا ما تسعى اليه التنمية في إطارها التطبيقي.

-عملية التنمية في المفهوم الإسلامي هي نشاط متعدد الأبعاد ولا يقتصر على جانب دون الآخر، والإسلام يسعى إلى إحداث التوازن في الحياة بين العوامل والقوى المختلفة.

إذن يمكن القول أن التنمية في الإسلام لها أهداف وعناصر وأعمدة تقوم عليها،كما لها ضوابط واليات ،فالأمن من الجوع والخوف هما العنصران الأساسيان في أهداف التنمية المستدامة في الإسلام ،وحالتا الجوع والخوف على نقيضي حالتا الترف والغفلة اللتين يكرهما الإسلام ويعتبرهما أصل الداء في كل مجتمع،وقد قام الدكتور سيد دسوقي حسن بحصر

ملامح التنمية في الإسلام في سبعة عناصر أساسية:القصد،الوظيفة،الحجم ،الجمال،القدرة التعليمية والتدريبية والامتداد الزماني والمكاني .

**2-2:تحديد متطلباتها في الدول الإسلامية:**

-يمكن حصر متطلبات التنمية المستدامة في الوطن العربي والإسلامي فيما يلي(13):

**1-القصد في استهلاك الثروات الطبيعية** :(حصر الثروات الطبيعية الموجودة-العمل على اكتشاف الثروات وتقدير ما قد يجد من ثروات مستقبلية-ترشيد استخدام الثروات الطبيعية في التنمية الاقتصادية سواء عن طريق الاستهلاك المحلي او التصدير-الخفض من عملية التصدير المباشر للثروات الطبيعية).

**2-الحكمة في استغلال الموارد المتاحة:** (تشجيع الاستثمار المحلي، العربي والإسلامي-تطوير الصناعات المحلية-رعاية الثروة الحيوانية والزراعية).

**3-توفير الاحتياجات** :(حصر الاحتياجات القائمة والمستقبلية في المنطقة الإسلامية-التعرف على أولويات الاحتياجات الإسلامية-الاستعانة بالشراكة في توفير الاحتياجات).

**4-النهوض بالمجتمع**:(بناء مجتمع قائم على المعرفة-تنمية الثروة البشرية الموجهة لخدمة المجتمع المحلي والإسلامي-غرس روح المواطنة-تمتين أسس الشراكة بين المواطنين-تشجيع الابتكار الفني والتقني-توفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم).

**5-ترقية الاقتصاد:** (بناء اقتصاد قائم على المعرفة-توطين الصناعة والزراعة المستدامة-وضع برامج اقتصادية نابعة من الوطن العربي والإسلامي وملائمة لأحواله).

**6-حماية البيئة**:رفع الوعي الخاص بالبيئة على جميع مستويات المجتمع-الشراكة بين الدول في وضع معايير لجودة البيئة-الحد من أي نشاط تجاري أو زراعي يضر بالبيئة وتشجيع الأنشطة النافعة لها-سن التشريعات المحلية لحماية البيئة-التعاون في مكافحة التلوث وحماية البيئة-فرض غرامات مالية لأي تأثير سلبي على البيئة وكذا منح وعلاوات لأي تأثير ايجابي عليها يدخل في حسابات المؤسسات الاقتصادية.)

**ثالثا-دور الدولة،الأفراد والمجتمع التنموي من منظور إسلامي:**

كما تبين وبكل اقتدار أن للدولة دور لا يستهان به في تحقيق الاندماج والتكامل بين الاعتبارات البيئية والاقتصادية والإنمائية مما يكمل الجهود التي تبذلها الحكومات لرسم سياسات متكاملة تعالج في وقت واحد تحديات الحماية البيئية والإدارة المتكاملة للموارد، و التخفيف من حدة الفقر و الإنصاف،إلى انه لا يمكن للدولة ككيان أن تتولى بمفردها مهمة حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ما لم تتضافر جهود كل من الأفراد والمجتمع،من وجهة نظر الإسلام فانه يدعو العناصر السابقة الذكر بوضع شراكة أو خطة يجب الالتزام بها في السعي إلى التنمية

**3-1:دور الدولة**

دور الدولة التنموي يتلخص في العمل على ربط الفرد بترابه الوطني، ليتفاعل معه في ظل شريعة وعقيدة ونظام، ليصنع طعامه وشرابه ولباسه،وهذا الربط يقتضي من الدولة العمل على(14):

-فلسفة راشدة وتخطيطا حكيما يؤدي إلى ترجمة التنمية إلى خريطة مشروعات حقيقية يمكن القيان بها من خلال مؤسسات وطنية.

-إدارة مشاريع الدولة التنموية بمفاهيم إدارية إسلامية تقوم على العدل مثل الثواب والعقاب والأجر والحياة الكريمة.

-الصياغة التنموية لكل مشروعات الدولة.

-حماية السوق الوطنية من خلال فلسفة راشدة للاستيراد والتصدير لتحقيق توازن لكل القطاعات التنموية المرجوة.

-إعداد قوانين للحد من الانبعاث للملوثات المصاحبة للإنتاج والمحافظة على الموارد المتوفرة.

-اعتماد سياسات لحماية البيئة وفرض غرامات على من يتسبب بالتلوث (الجباية البيئية).(15)

- إعدادا خطط لإعادة تدوير بعض النفايات، وتشجيع الاستثمار المحلي في القطاع البيئي، وتخصيص مناطق صناعية متخصصة.

-إنشاء المنظومة البشرية التي تخطط للتنمية المستدامة،وتتأكد من اندفاع البشر إليها ثم القيام بقياس النتائج وتصحيح المسارات.

-التعليم والتكوين الأساسيين والمرتبطين بمشاريع التنمية الأساسية.

- عمل اختبارات عند مباشرة تشغيل تلك المصانع لتقدير حدود التلوث في الهواء والماء و يجب مطالبة الشركات الصناعية بعمل كافة التعديلات الهندسية و الإنشائية الضرورية الني تحد من انبعاث النفايات و تجعلها في الحدود المقبولة. حتى يتحقق ذلك للدولة لابد من بعث ثقافي،وإعداد عقلي،وإقناع مصلحي،ولايتاتى ذلك للدولة إلا من خلال جهدها او جهد الجماعات المحلية والهيئات المنتخبة.

## 3-2:دور الأفراد

دور الأفراد بالغ الأهمية في أية عملية تنموية، فكل تخطيط من قبل الدولة يحتاج بالضرورة إلى مواصفات خلقية ومهنية من قبل الفرد حتى تستطيع الدولة أن تنجز مهامها،فالقران وضع للفرد مثلثا حضاريا يتعلق به، أضلاعه هي العطاء والتقوى والتصديق بالحسنى،فالتقوى تحدد وتعلم أدب العطاء فهي كالحكمة للعلم،وأما العطاء فهو شكر للنعم وسبب في زيادتها لقوله تعالى ﴿ولئن شكرتم لازيدنكم ﴾ وقوله أيضا﴿وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها﴾(إبراهيم الاية34)، والتصديق بالحسنى هو القوة الدافعة للمؤمن وهو الإيمان بان الله سيجزي المحسنين حير الجزاء في الوقت الذي يشاء و بالطريقة التي يشاء(16).

ولهذا يجب توعية الأفراد بالبيئة و زيادة اهتماماتهم بها .إن أهم الواجبات الملقاة على الفرد يمكن إجمالها في عدم القيام بأية أعمال قد تحدث تأثيراً سلبياً على سلامة البيئة وصحة أفراد المجتمع حاضراً ومستقبلا،ويتم ذلك ب(17):

-الالتزام بجميع تعليمات المحافظة على البيئة و الصحة و السلامة و إبلاغ المسئول في العمل عن أية اقتراحات أو استفسارات ذات علاقة.

-المشاركة في جميع برامج التدريب و التطوير .

-تطبيق متطلبات البيئة السليمة و هي التقليل من النفايات وإعادة استعمالها تدوير صناعة المنتجات في نفس الموقع.

## 3-3 :دور المجتمع

يتلخص دور المجتمع في أربعة أمور تحجيم الفتنة وإنشاء مؤسسات الحض على إطعام المساكين ومؤسسات الماعون ومؤسسات الإعداد للقوة ،فالمجتمع ينبغي أن يحرص من خلال نظمه الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية على تحجيم الفتنة لدى الأفراد في مواقعهم في الحياة،فالفرد أحيانا تواجهه قوانين تضطره اضطرارا أن يتفلت منها،بحيث يصبح هناك شرعان :شرع حكومي وشرع عرفي.

ومن واجبات المجتمع إنشاء مؤسسات الحض على إطعام المساكين ومؤسسات الماعون، حيث أن الحض على إطعام المساكين وتقديم المعونة —كما ورد في الإسلام–هي مهمة المسلم الاعمارية ، ومن اجل ذلك لابد أن يكون هناك بالضرورة طعام يطعم وماعون يقدم ففاقد الشيء لايعطيه.

والمجتمع الذي يفتقر إلى هذه القوى الحضية التعاونية سوف ينهار لا محالة من داخله، ذلك أن أي مجتمع يحتاج إلى قوى تماسكية تمسك به،والمجتمع المسلم يستخدم قوى كثيرة لهذا التماسك،ولكن لكي يؤتي هذا الأمر أكله لابد من قيام مؤسسات حضارية تقوم على هذا الآمر ،وهي بطبيعة الحال مؤسسات تنموية توفر فرص العمل الكريم للناس ،فرص عمل حقيقية تؤدي إلى أعمار حقيقي(18).

**رابعا:التجربة المغربية عن طريق الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة**

ونظرا للاهتمام العالمي والمحلي الكبير الذي حظيت به الإدارة البيئية في العشريات الأخيرة من القرن العشرين، بحيث باتت إدارة البيئة وضرورة وضع سياسات بيئية من أهم سمات النظام الدولي الجديد وباعتبار أن المملكة المغربية جزء من هذا العالم، فقد برز الاهتمام بالبيئة وإدارتها في إطار التنمية المستدامة كقضية سياسية واقتصادية واجتماعية، تجلى ذلك في خطاب الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش في طنجة بتاريخ 30 جويلية 2009،ومما ورد فيه ما يلي :"**المغرب، وهو يواجه كسائر البلدان النامية، تحديات تنموية حاسمة وذات أسبقية، يستحضر ضرورة الحفاظ على المتطلبات البيئية، وفي هذا الصدد ،نوجه الحكومة إلى إعداد مشروع ميثاق وطني شامل للبيئة يستهدف الحفاظ على مجالاتها ومحمياتها ومواردها الطبيعية، ضمن تنمية مستدامة كما يتوخى صيانة معالمها الحضارية ومآثرها التاريخية، باعتبار البيئة رصيدا مشتركا للأمة، ومسؤولية جماعية لأجيالها الحاضرة والمقبلة.**"(19)

فالميثاق عبارة عن إعلان جماعي لمبادئ أخلاقية رئيسية تتم صياغتها على شكل مجموعة من البنود والمواد المحددة للمسؤوليات الفردية والجماعية للحقوق والواجبات اللازم احترامها لبناء مغرب التضامن والبيئة السليمة والتنمية المستدامة(20).

**4–1:مراحل إعداد الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة**

انطلاقا من هذا الخطاب الملكي، عملت الحكومة المغربية على إعداد هذا الميثاق وفق المراحل التالية(21):

**–سبتمبر 2009**:ترأس الملك جلسة عمل خصصت، أعطى خلاله تعليماته للحكومة لتنكب في أسرع الآجال على إعداد الميثاق.

**–اكتوبر2009**:تشكيل لجنة حكومية وتقنية لإعداد المشروع ،وكانت النتيجة إعداد صيغة أولية للمشروع.

**–يناير2010**: إعطاء انطلاقة مسلسل المشاورات الموسعة، من طرف الوزير الأول بالصخيرات.

**–فبراير2010**:المشاورات الوطنية عبر الجهات ال16 للمملكة، وتجميع المقترحات.

**–مارس2010**:عرض مشروع الميثاق بعد إدماج اقتراحات الجهات الواردة في اغلب التقارير على أنظار أعضاء المجلس الوطني للمصادقة على الصيغة النهائية للميثاق.

**–ابريل 2010**:احتفالات التبني الرسمي للميثاق والتي تزامنت مع الاحتفال باليوم العالمي للأرض من خلال

* الإقبال بصفة تطوعية للمواطنين على أداء خدمة لصالح البيئة، كتغيير مصباح بآخر اقل استهلاكا للطاقة، غرس نبتة أو إصلاح أنبوب ماء أو تنظيف مرفق عمومي.

*تقديم الصيغة النهائية للمشروع للملك لتبني الميثاق بصفة نهائية.

## 4–2:مراجع ومبادئ الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة

إن المتأمل في بنود ومواد هذا الميثاق يقف على أن المشروع تمت صياغته اعتبارا من:

1–تعاليم الإسلام التي تسخر الإنسان في الأرض للمحافظة على الحياة البشرية، وحماية البيئة واستعمال الموارد الطبيعية في إطار من الاعتدال والحكمة.

2–اعتبارا أن التضامن يشكل إحدى الدعامات الأساسية للتماسك الاجتماعي للمملكة المغربية، ولا يمكن فصله عن القيم التقليدية والمعاصرة، وهو الضامن للعيش الكريم للفرد والجماعة بالنسبة للأجيال الحالية والمقبلة.

3–أن التنمية البشرية لا يمكن فصلها عن الانشغالات البيئية.

4–أن المملكة المغربية غنية بتراث طبيعي وثقافي، فريد ومتنوع، وهو مصدر للحياة والإلهام لا يمكن تعويضه. ولكون هذا التراث يتوفر على مكونات وخصائص ينبغي حمايتها وتنميتها لفائدة الأجيال الحالية والمقبلة.

5–أن المملكة المغربية معرضة لإختلالات طبيعية تستدعي تدبيرا عقلانيا للموارد الطبيعية وللمجالات .

6–أن المملكة المغربية تتعرض لتغيرات لا يمكن التحكم في أسبابها، والتي ينبغي أن تخصص لها وسائل أكبر من أجل حصر تأثيراتها، كالتغيرات المناخية على سبيل المثال .

7–أن التردي المتنامي للتراث الطبيعي والثقافي هو حقيقة ، يترتب عنها الإتلاف المستمر للبيئة والصحة وجودة عيش المواطنين المغاربة إذا لم تتخذ إجراءات عاجلة في هذا الشأن.

8–لالتزام المغرب ومساهمته الفعالة في المجهودات المبذولة في مجال البيئة والتنمية المستدامة من قبل المجتمع الدولي بشكل عام ، وإسهامه في تنفيذ تصريح ريوديجانيرو وتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية التي رسمتها منظمة الأمم المتحدة و في التعاون جنوب – جنوب، ونظرا لانخراطه في عدد من الاتفاقيات الدولية وخاصة تلك المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتغيرات المناخية ومحاربة التصحر ولمساهمته في تحسين الحكامة البيئية الدولية .

## 4–3:أهداف الميثاق

يمكن تلخيص الأهداف التي تتوخى المملكة تحقيقها من تبني هذا الميثاق فيما يلي(22):

1–خلق دينامية جديدة وإعادة التأكيد على أن المحافظة على البيئة ينبغي أن يشكل الانشغال الدائم لعموم المغاربة في مسلسل التنمية المستدامة للمملكة.

2-التذكير بالمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة والبيئة ، والتي يعد تطبيقها حاسما لأجل تدعيم المقومات الاقتصادية للمملكة .

3-تحديد المسؤوليات الفردية والجماعية لعموم المغاربة من أجل تعبئتهم كل حسب النشاط الذي يزاوله .

4-إرساء وعي بيئي فردي وجماعي ،يسهم في تغيير السلوكيات،والانخراط القوي لمختلف مكونات المجتمع المدني في الحفاظ على التنوع البيئي وجودة الرصيد الطبيعي والتاريخي ،وتحقيق التنمية المتوازنة الى جانب تحسين جودة الحياة والظروف الصحية للمواطنين.

فالمغرب إهتم بموضوع البيئة و إعتمد مقاربة قانونية وإسلامية مندمجة ترتكز على تدخل الدولة في تدبير المخاطر البيئية و السهر على إحترام المجال البيئي و حمايته و الحفاظ عليه. وقد وضع لأجل ذلك مجموعة من النصوص القانونية المتعلقة بحماية الطبيعة من الأضرار والمحافظة على صحة و سلامة المواطنين، حيث عمل على تقنين الأنشطة الإنتاجية الملوثة، كما كان المغرب من بين الدول السباقة إلى خلق الأجهزة و المؤسسات التي تعنى بحماية البيئة بدءا بإحداث كتابة الدولة في البيئة و ذلك منذ سنة 1972 إلى تأسيس المجلس الوطني للبيئة سنة 1995 ثم المجلس الإقتصادي و الإجتماعي و البيئي بموجب دستور 2011.

الملاحظ أن ما تضمنه مشروع الميثاق الوطني للبيئة و التنمية المستدامة من أحكام يعتبر نقلة نوعية على هذه النصوص في مجال تحديد مبادئ و قيم التنمية المستدامة وأركانها القائمة على الرقي الاجتماعي و المحافظة على البيئة و التراث الطبيعي والثقافي، و التشجيع على تبادل الوسائل، و الولوج إلى المعلومات من خلال البحث العلمي في مجال البيئة و التنمية، إلا أن مشروع هذا النص يعاب عليه أنه لم يستحدث آليات أو أجهزة لتقييم الفعالية و الجودة في التدبير العمومي و التي بدونهما يستعصي تمكين متخذ القرار من وسائل التقرير أو تحقيق التنمية و بالتالي إقرار مبادئ الحكامة الخاصة بالسياسة البيئية.

## خامسا:معوقات وتحديات الدول الإسلامية في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة

### 5-1:معوقات تحقيق التنمية المستدامة

وفق رؤية وزراء البيئة لمجموعة من الدول الإسلامية،فانه هناك تقدم كبير حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان قمة الأرض في ري ودي جانيرو بالبرازيل في مجال العمل البيئي والتنمية المستدامة في الدول الإسلامية ،إلا انه هناك مجموعة من العراقيل والمعوقات واجهت العديد من هذه الدول منها:

- الانفجار السكاني :يأتي الانفجار السكاني السبب الرئيسي والمحرك لكل مشكلات اضمحلال البيئة، فبزيادة عدد السكان على الأرض نحتاج إلى إنتاج هائل لمواجهة حاجات الإنسان غير المحدودة .الأمر الذي يشكل ضغطًا على الموارد الطبيعية ويؤدي إلى استترافها بشتى صوره كالزحف السكاني على الغابات والأراضي الزراعية، الرعي المكثف وغيرها وهو ما يهدد البيئة يؤدي إلى اختلال توازنها(23).

-تدهور قاعدة الموارد الطبيعية:واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة.

-التصحر هو احد المشاكل البيئية للدول الإسلامية، حيث تحتل الصحاري إجمالي مساحتها أو البعض منها، ففي إقليمي الجزيرة العربية والمغرب العربي تصل نسبته إلى ما يقارب ال70%، وجغرافيا يتوزع تهديده بنسب متباينة على مجموعة الدول العربية والإسلامية(24).

-الحروب والمنازعات والاحتلال الأجنبي، التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي و وضع تشريعات والتزامات تحرم وتجرم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقا للقوانين الدولية وعدم التمثيل بالموتى ومنع تخريب المنازل والمنشات المدنية ومصادر المياه.

## 5-2:تحديات التنمية المستدامة في الدول الإسلامية

أما التحديات التي تواجهها الدول الإسلامية فتشمل (25):

-**الموارد البشرية**، وهذا باعتبار أن النمو البشري يمثل تحديا بيئيا للدول الفقيرة والغنية على حد السواء،حيث ينبغي مراعاته بشكل يتحمله النظام البيئي لضمان الرفاهية المستدامة للمواطنين وتحسين الحياة المادية للمواطنين(تعليم-صحة-تغذية).

-**الأمن الغذائي****، حيث أن الزراعة في العالم الإسلامي لا تعزوها الموارد، بقدر افتقارها للسياسات التي من شانها أن تكفل إنتاج الغذاء المطلوب،على نحو يسد رمق الفقراء،ومع غياب هذه السياسات كان الأمن الغذائي يمثل تحديا بيئيا يجب مواجهته،ذلك انه سوف يزداد الطلب على الغذاء مع زيادة النمو السكاني وتغيير نمط استهلاكهم.

- **الطاقة**،إن الطاقة ليست منتجا واحدا،ولكنه خليط يعتمد عليه رخاء الأفراد وتطور البلدان تطورا مستداما،والطاقة اكتر أهمية من أن يستمر تطورها على هذا النحو العشوائي، ومن ثم يتضح بجلاء ضرورة إيجاد طرق للطاقة أمنة وسليمة وصالحة اقتصاديا من شانه أن يديم التقدم البشري في المستقبل البعيد، وهو أيضا طريق ممكن، لكنه سيتطلب أبعاد جديدة من الإرادة السياسية والتعاون الدولي لبلوغه.

**-الصناعة**، فهي سلاح ذو حدين ،فبينما لها القدرة على الارتقاء بالبيئة،لديها ذات القدرة للحط منها ، فالصناعة تقوم باستخراج الموارد الطبيعية من الطبيعة، وإدخال المنتجات والتلوث على حد سواء في البيئة البشرية(26).

-**حماية التراث الحضاري**، لكونه يساهم في تأكيد الذاتية الثقافية، ويحافظ على خصوصيتها، ويحمي هويتها من الذوبان، ويساعد على بناء الشخصية المستقلة للأفراد والجماعات، ويمنح العمل التنموي دفعة ذاتية أقوى في الدفاع عن الهوية الوطنية والدينية، وصيانة المستقبل المشترك، ولذا فان التأكيد على الأبعاد الروحية والدينية التي تدعو إليها الأديان السماوية يؤثر إيجابا في الدفع بالتنمية نحو الخير والعمل الصالح والتكافل الاجتماعي.

-إيجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، والتزام الدول الصناعية بتقديم الدعم للدول النامية(27).

**خاتمة وتوصيات:**

ما يمكن أن نستخلصه من هذه الدراسة هو أن بالرغم من الثروة المائية والبشرية التي تزخر بها الدول الإسلامية، إلا أننا نجدها في معظمها عرضة للاستغلال المفرط الذي قد يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية (خاصة غير المتجددة)وقد يعرض

مواردها الباقية لعدم الاستدامة المستقبلية، بالإضافة إلى التوسع السكاني غير المتوازن ، كل هذا ساهم في الضغط على الموارد البيئية وبسبب أزمة إيكولوجية حادة(التلوث الجوي والمائي، التصحر، حرق الغابات، النفايات وأزمة تسييرها...).

ونظرا لهذه المشاكل البيئية المختلفة يتعين على الجهات المختصة والمعنية في الدول الإسلامية أن تتخذ إجراءات ملائمة وطرق وأساليب، قصد معالجة مختلف المشاكل لبيئتها إذ يمكن لتأثيراتها إذا لم يتم حصرها والتحكم فيها قد تؤدي على المدى البعيد إلى تفكيك اجتماعي يصعب معالجتها مستقبلا، في ظل متغيرات دولية متطورة باستمرار، كالعولمة، المنظمة العالمية للتجارة وسيطرتها على الاقتصاد العالمي،إذ ينوط بالدول العمل على:

– ضرورة الأخذ بمقتضيات أحكام الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية المتعلّقة بحماية البيئة عند إعداد القوانين الوطنية المتعلّقة بها والتي تتطلّب من الدول قامة حركة تشريعية واسعة تطال جميع النشاطات البشرية التي ينشأ عنها آثاراً بيئية ضارّة.

– إجراء مسح شامل في كل دولة عربية وإسلامية لمعرفة ما يهدّدها من أخطار قد تتعلّق بالمواد السامة والمشعّة المنبعثة عن المصانع والغازات الملوّثة للهواء أو لما تعانيه بعض الدول من مخاطر التصحّر واندثار الغابات والتلوّث وذلك لاتّخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأنظمة البيئية للإنسان (هواء – ماء – تربة – موارد طبيعية –كائنات حيّة...).

– يتعين على السلطات العمومية تدعيم العدة التشريعية والتنظيمية الوطنية في مجال البيئة والتنمية المستدامة وكذا ميكانزمات تنفيذها وتتبعها ومراقبتها.

– أهمية وضع استراتيجيات بيئية للحفاظ على الموارد الطبيعية الحية وغير الحية واستخدامها بشكل مستدام على أن تتضمن هذه الاستراتيجيات وسائل تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام في مختلف القطاعات.

–ضرورة الرجوع إلى وسائل الإعلام المرئي والمسموع في نشر المعلومات وتوعية المجتمع على المشاكل التي يواجهها أي مجتمع في مجال البيئة.

– تشجيع وتطوير الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية في الدول الإسلامية والتنسيق بينها وبدعم دولي لتطوير البحوث الخاصة بالتنمية المستدامة والعمل على ربطها ضمن الشبكات العالمية للمراكز المتميزة.

**المراجع :**


(1)- عبد الوهاب عبد الجواد "**موسوعة الوطن العربي (التكافل الاجتماعي البيئي )**"ط1،الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ،يناير 2001، ص189.

(2)- جميل طاهر"**النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية :الفرص والتحديات**"مذكرات منشورة،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،1997،ص 2-4.

(3)-قدي عبد المجيد"**معضلة البيئة والتنمية الاقتصادية والتدابير المتخذة لمواجهتها**"مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي السادس"**الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**"،الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين،جامعة الجزائر،10/09-12-2006،ص07.

(4)-عبد الله الحرتسي حميد"**السياسات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة،مع دراسة حالة الجزائر(1994-2004)**"ماجستير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الشلف 2005 ،ص 24.

(5)عبد الخالق عبد الله"**العلاقة بين التنمية والبيئة**"سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد13، ط01، بيروت، 1998، ص239.

(6)عبد الله الحرتسي،مرجع سبق ذكره،ص24.

(7)بهاء شاهين"**مبادئ التنمية المستدامة**"ط01،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،القاهرة،2000،ص17.

(8) عبد الله الحرتسي،مرجع سبق ذكره،ص25.

(9) محمود صالح العادلي "**موسوعة حماية البيئة**" ط1،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ، 2003،ص11.

(10) مليكة بوضياف" **إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستديمة في الجزائر**"ماجستير منشورة،كلية الإعلام والعلوم السياسية ،جامعة الجزائر،2006،ص21.

(11)داود الباز "حماية السكنية العامة" دار النهضة العربية،القاهرة، 1998م، ص25.

(12)أسامة بن صادق طيب"**التنمية المستدامة في الوطن العربي...بين الواقع والمأمول**"سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي ،الإصدار الحادي عشر،جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2006،ص60-61.

(13)أسامة بن صادق طيب،المرجع السابق،ص48-49.

(14)حسن سيد دسوقي"**التنمية المرفوضة...ودور الدولة والمجتمع**" على الموقع http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-47/moragaat.asp(اطلع عليه بتاريخ2012/07/20).

(15) كمال رزيق"**دور الدولة في حماية البيئة**" مجلة الباحث،العدد 2007/05،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة ورقلة،ص97.

(16)أسامة بن صادق طيب،مرجع سبق ذكره ،ص67.

(17) عديسان أبو عبدون" **دور الأفراد والمؤسسات في حماية البيئة**"على الموقع www.arab-api.org/develop_bridge9.pdf،ص05.
(اطلع عليه بتاريخ2012/07/25).
(18)نصار هبة احمد"**المرأة والتنمية:الآفاق والتحديات** "على الموقع http://www.gov.nu.ca/sd.htm;2000
(اطلع عليه بتاريخ2012/07/25).
(19)وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي ،الدليل التربوي حول برنامج الوزارة لإرساء وتفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المغربي انطلاقا من الخطاب الملكي لملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش حول التنمية المستدامة،2010،الرباط،ص02.
(20)نص الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المغربي على الموقع:
(اطلع عليه بتاريخ2012/08/27)
http://www.greenline.com.kw/guide_charte_environnement/article details.asp
(21)محمد نبو، مدير الدراسات والتخطيط والتوقعات المستقبلية بقطاع البيئة في حوار مع جريدة مغربية صادرة بتاريخ 2011/02/08،على الموقع:
www.marrakechpress.com(اطلع عليه بتاريخ2012/08/27).
(22) من خطاب السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة على السؤال المتعلق بأهداف الألفية من أجل التنمية الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة بمجلس المستشارين ،08اوت2012،الرباط،ص15.على الموقع www.men.gov.ma (اطلع عليه بتاريخ2012/08/29).
(23) أوسرير منور" **دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية**"مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد السابع،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،جامعة الشلف،2010،ص336. (24)جعفر كرار"**آليات تمويل التنمية المستدامة في الوطن العربي** "وثيقة عمل عرضت على مجلس وزراء البيئة العرب المنعقد في دورته السادسة، القاهرة ،05-1994/12/006،ص29.
(25)محمد مسعد محمود"**بحوث في الاقتصاد العربي واهم تحديات القرن ال21**"المكتب العربي الحديث،القاهرة،2001،ص21.
**الأمن الغذائي الذي يعني إنتاج واقتناء وإعادة توزيع حصة غذائية أساسية على السكان، تضمن السلامة البدنية للأفراد، كما يعرفه كذلك محمد سيرتي في كتابه الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية- رؤية إسلامية- دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، بأنه مصطلح حديث ظهر في بداية السبعينات وشاع استخدامه في البلاد النامية، حيث شهد العالم النامي نقصا كبيرا في حجم الإنتاج ومستوى المخزون من الغذاء، فمفهوم الأمن الغذائي يتحدد بأبعاده الاقتصادية

والاجتماعية والإستراتيجية والسياسية، وفقاً للظروف السائدة في كل مجتمع. كما يتمثل كذلك في قدرة الدولة على توفير الصرف الأجنبي اللازم مقابل احتياجاتها من الموارد الغذائية.

(26)-مصطفى عبد الله الكفري"**التنمية المستدامة وتدمير البيئة**"مجلة الحوار المتمدن،العدد 1064 على الموقع

www.rezgar.com/debat/show,art,asp?aid.8988اطلع عليه بتاريخ2012/07/16)

(27) أسامة بن صادق طيب،مرجع سبق ذكره ،ص86.